

استرضاء المجتمع الدولي لإيران يزيد لها عدوانية

واشنطن - ردا على موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاه إيران، ومطالبتها بإعادة فرض جميع العقوبات الدولية على طهران بدعوى انتهاكها للاتفاق الذي أبرمته مع القوى العالمية في عام 2015، تواصل إيران تهديداتها لواشنطن، في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى التهدئة والحيلولة دون حدوث تصعيد.

لكن الباحث والمحلل السياسي الأميركي، الدكتور مجيد رفيع زادة، يرى في تقرير نشره معهد جيتستون الأميركي للأبحاث، أن أولئك الذين يطالبون باتباع سياسة استرضاء تجاه حكام إيران كوسيلة لتغيير تصرفات النظام الإيراني، لا يدركون أنه كلما زاد ما يقدمه المجتمع الدولي لحكام إيران، كلما أصبحت طهران أكثر عدوانية وجرأة.

وعلى سبيل المثال، فإنه بعد يوم واحد من تصويت مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر على الأسلحة المفروض على إيران، كشف حكام طهران عن صاروخ باليستي تريد أنه يمكن أن يصل إلى الولايات المتحدة.

وقال رفيع زادة، رئيس المجلس الأميركي الدولي الخاص بالشرق الأوسط، إن صحيفة أفكار نيوز الإيرانية المملوكة للدولة نشرت تقريرا باللغة الفارسية بعنوان "الأراضي الأميركية في مرمى القنابل الإيرانية الآن"، وتفاخر هذا التقرير بالأضرار التي يمكن أن يلحقها النظام الإيراني بالولايات المتحدة.

وجاء في التقرير أنه "يارسال قمر اصطناعي عسكري إلى الفضاء، أظهرت إيران الآن أنها تستطيع استهداف كل الأراضي"، وكان البرلمان الإيراني قد حذر الولايات المتحدة في وقت سابق من أنه "من المحتمل أن يسفر أي هجوم نووي كهرومغناطيسي على الولايات المتحدة عن مقتل 90 في المئة من الأميركيين".

كما هدد التقرير الاتحاد الأوروبي الذي صوت لصالح رفع حظر الأسلحة المفروض على إيران من "أن نفس نوع التكنولوجيا الصواريخ الباليستية التي استخدمت لإطلاق القمر الاصطناعي يمكن أن تحمل أسلحة نووية، أو كيميائية أو حتى بيولوجية نحو إسرائيل من على الخارطة، وضرب قواعد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة والمنشآت الأميركية، واستهداف حلف شمال الأطلسي (الناتو) حتى في أقصى غرب أوروبا".

وعندما حاولت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعادة فرض العقوبات الدولية على إيران، بعد أن رفضت الأمم المتحدة تمديد أجل حظر الأسلحة، بعثت 13 دولة من الدول الـ15 أعضاء مجلس الأمن الدولي رسائل أعربت فيها عن معارضتها للطلب

الأميركي. وكان من بين الدول المعارضة حلفاء وشركاء قدامى للولايات المتحدة من بينهم فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا.

وقال رفيع زادة إن هذه ليست المرة الأولى التي أصبح فيها النظام الإيراني أكثر عدوانية بعد اتباع المجتمع الدولي لسياسات استرضاء تجاه حكام إيران، وأشار إلى أنه يتعين أن نتذكر أنه لدى التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة بالاتفاق النووي الإيراني، أوضح الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما أنه "وافق" من أن رفع العقوبات والاتفاق النووي "سوف يلبين احتياجات الأمن القومي للولايات المتحدة ولحلفائنا". كما ورد في تمهيد الاتفاق أن جميع الدول الموقعة عليه "تتوقع أن يساهم التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق بصورة إيجابية في تحقيق السلام والأمن الإقليميين والدوليين".

كلما كثر عطاء المجتمع

الدولي لحكام إيران، كلما شعروا أن لديهم القدرة على مواصلة سلوكهم الشرير

وتسأل رفيع زادة قائلا -رغم ذلك، ماذا كانت النتيجة؟-. وأضاف أن المجتمع الدولي شهد إطلاق الحوثيين الصواريخ على الأهداف المدنية، ونشر حزب الله جنودا له في سوريا وزيادة في هجمات حماس على جنوب إسرائيل، وذلك بدعم من إيران.

ومع تدفق المليارات من الدولارات من الإيرادات إلى جيوب المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي والحرس الثوري الإيراني، لم يتغير سلوك إيران إلى الأفضل، بل أصبحت أكثر قوة وجرأة و"أسوأ دولة رابعة للإرهاب" حسب وصف وزارة الخارجية الأميركية.

وقال رفيع زادة إنه كلما كان يزيد عطاء المجتمع الدولي لإيران، كلما كانت تزيد من جسارته وإطلاق صواريخها الباليستية، القادرة على حمل رؤوس نووية، وهو ما يمثل انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن رقم 2231.

واختتم رفيع زاده تقريره بقوله إن سياسات التوافق والاسترضاء تعني الضعف بالنسبة لحكام إيران، وإنه كلما كثر عطاء المجتمع الدولي لحكام إيران، كلما بدا أن النظام يشعر أن لديه القدرة على مواصلة سلوكه الشرير.

إيكواس تتمسك بتسريع انتقال السلطة في مالي

نياميا - جذبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) الإثنين، دعوتها المجلس العسكري الحاكم في مالي منذ 18 أغسطس إلى تسريع انتقال السلطة للمدنيين، فيما باشر العسكريون الذين أطاحوا بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا محادثات مع تحالف المعارضة الرئيسي بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية.

وفرضت المجموعة المؤلفة من 15 بلدا عقوبات على المجلس العسكري عبر إغلاق حدود الدول الأعضاء مع مالي ووقف التدفقات المالية والتجارية ودعت لإجراء انتخابات خلال 12 شهرا.

وقال رئيس النيجر محمدو يوسفو الرئيس الحالي للمجموعة في بداية قمة لقادة المجموعة بالفيديو الإثنين "من واجب مجموعتنا مساعدة المايين على استعادة كل المؤسسات الديمقراطية بسرعة. المجلس العسكري عليه مساعدتنا من أجل مساعدة مالي".

وتابع يوسفو أن "لدى الشركاء الاستراتيجيين للشعب المالي ذات الأمل". وخلال قمة طارئة للمجموعة بشأن مالي الأسبوع الماضي، أشار يوسفو إلى أن العقوبات "سترفع تدريجيا استنادا" إلى تطبيق الإجراءات التي تسمح بالعودة للحكم المدني.

وعقد المجلس العسكري محادثات خلال عطلة نهاية الأسبوع مع أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني ومجموعات متمردة سابقة

للتقديم تنازلات"، كما أكد البريطاني ديفيد فروست خلال عطلة نهاية الأسبوع أن المملكة المتحدة لن تصيح "تولة تابعة".

وحذر جونسون "حتى في هذه المرحلة المتأخرة، إذا كان الاتحاد الأوروبي مستعدا لإعادة التفكير في موقفه فساكون سعيدا". قائلا إن المملكة المتحدة لن تتنازل بشأن أساسياتها كدولة مستقلة للوصول إلى اتفاق".

بوريس جونسون
المملكة المتحدة
لن تتسامح على استقلالها أبدا

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، سيتم تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية مع تعريفات مرتفعة وضوابط جمركية واسعة النطاق، وهو أمر يزيد من إضعاف اقتصادات تضررت بشدة جراء الوباء.

ويريد جونسون اتفاقا تجاريا مع الاتحاد الأوروبي يشبهها بالاتفاق مع أستراليا، أو مشابه للاتفاق مع كندا ودول أخرى.

وقال مصدر دبلوماسي أوروبي في بروكسل "إذا أراد رئيس الوزراء القفز من جرف بريكت لأسباب أيديولوجية، فلن يكون لدى الاتحاد الأوروبي أي وسيلة لمنع ذلك. في المقابل، إذا أصبح نهج المملكة المتحدة أكثر واقعية، ستكون هناك على الأرجح فرصة جيدة لإنقاذ المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أكتوبر".

التعنت التركي شرق المتوسط يختبر مبدأ التضامن الأوروبي

أثينا تحذر من استخدام أنقرة ورقة المهاجرين للإفلات من العقوبات



الهجرة صداد مزمن يؤرق أوروبا

وتؤجج جزيرة كاستيلوريزو القريبة جدا من المياه الإقليمية التركية غضب أنقرة لأن السيادة اليونانية عليها تحرم تركيا من مساحات بحرية غنية بالغاز تمتد مئات الآلاف من الكيلومترات. وفي المقابل تقود فرنسا، التي تجمعها علاقات متوترة مع تركيا في عدة ملفات من سوريا إلى ليبيا، جبهة أوروبية انضمت إليها حديثا النمسا لاتخاذ إجراءات رديعة صارمة لمواجهة الاستفزازات التركية في شرق المتوسط.

وقال المستشار النمساوي سيبيستيان كورنيس الإثنين "نريد رسم خطوط حمراء واضحة وفي حال تم تجاوزها، فإننا نريد أن تكون هناك عواقب تصل إلى حد العقوبات. إن اليونان عضو في الاتحاد الأوروبي، وسلوك تركيا بالنسبة لي يعتبر غير مقبول".

ولم تعثر تركيا التهديدات الأوروبية بفرض عقوبات عليها أي أهمية، حيث تواصل عمليات المسح الزلزالي بحفا عن المحرقات في المتوسط رغم أن أثينا عبرت مرارا عن استعدادها للحوار شريطة توقف هذه الأنشطة.

وكان أردوغان شدد السبب لهجته جبال اليونان، محذرا إياها بالقول "إنما أن يفهموا بلغة السياسة والدبلوماسية، وإنما بالتجارب المريرة التي سيعيشونها في الميدان".

وبعد وقف الراغبين بالتوجه إلى أوروبا.

وانتقد الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرار تركيا التي تجري عمليات تنقيب عن الغاز بالقرب من جزر كاستيلوريزو ورويس تعديا على جرفها القاري وخرقا للقوانين الدولية البحرية.

وقبل تلويحه بفرض عقوبات قادت ألمانيا دور الوساطة بين أثينا وأنقرة للجولس إلى طاولة المفاوضات وحل الخلاف بشكل سلمي، إلا أن إطلاق تركيا الأحذ لمناورات عسكرية في المتوسط بدد آمال التسوية السلمية.

وعرض حلف شمال الأطلسي (الناتو) وساطة في النزاع. ومع ذلك، لم تؤكد أنقرة وأثينا بعد الدخول في المحادثات.

وأرسلت تركيا منذ العاشر من أغسطس سفينة "عروج ريس" للترصد الزلزالي ترافقها قوة عسكرية إلى منطقة تطالب أثينا بالسيادة عليها، ما أثار غضب اليونان التي نشرت سفنا حربية في المنطقة ردا على ذلك.

وبحسب أثينا، فإن نشر سفينة "عروج ريس" التي تهدف إلى التنقيب عن المحرقات قبالة جزيرة كاستيلوريزو اليونانية في بحر إيجه على "الجرف القاري اليوناني"، هو "انتهاك لسيادتها".

وأدى إعلان تركيا في مطلع العام فتح حدودها مع اليونان إلى تدفق عشرات الآلاف من المهاجرين، بعدما رفض الاتحاد الأوروبي دعم سياسات أنقرة في سوريا وهدد بفرض عقوبات عليها.

وعبر مئات الألوف الحدود إلى أوروبا من تركيا عبر اليونان في 2015 و2016 قبل إبرام اتفاق توسط فيه الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقهم، لكن أعداد الوافدين الجدد ارتفعت منذ سبتمبر 2019.

وبحسب أرقام المفوضية العليا للمهاجرين، وصل أكثر من 46 ألف مهاجر إلى اليونان عام 2019، ما يزيد عن عدد الوافدين إلى إسبانيا وإيطاليا ومالطا وقبرص معا. وحتى إن كان هذا الرقم لا يقارن بمليون لاجئ وصلوا إلى أراضيها عام 2015، فإن تزايد الأعداد يعيد طرح مسألة استقبال اللاجئين في اليونان، ولإسبانيا مع اكتظاظ المخيمات التي أقيمت لاستقبالهم في جزر بحر إيجه، ما يجعلها عاجزة عن استقبال موجة جديدة من المهاجرين قد تتأتى عن الوضع المتنازع في شرق المتوسط.

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو لوح في وقت سابق باستعمال ملف الهجرة في لقاء جمعه مع رئيس الدبلوماسية الأوروبية جوزيب بوريل قائلا "إذا لم يتم تحقيق تقدم في المحادثات فإن تركيا ستستمر

يعقد الاتحاد الأوروبي يومي 24 و25 سبتمبر الجاري جلسة للنظر في آليات مواجهة التعنت التركي تجاه اليونان في شرق المتوسط. ومن المنتظر أن تشهد الجلسة تجاذبات بين الدول الأعضاء خاصة في ظل اندفاعة فرنسية لفرض عقوبات اقتصادية على تركيا وعدم تحمس ألمانيا ومالطا وإيطاليا لمثل هذه الخطوة، ما يختبر مبدأ التضامن الأوروبي زمن الأزمات.

أثينا - حذر نائب وزير الهجرة اليوناني جيورجوس كومونساكوس من أن أنقرة قد تستخدم المهاجرين ورقة للضغط على الاتحاد الأوروبي، لعدم فرض عقوبات على تركيا، فيما تستعد دول التكتل لمناقشة خطوات التصدي للاستفزازات التركية في شرق المتوسط.

ولا يستبعد مراقبون لجوء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى استعمال ورقة المهاجرين في الحيلولة دون فرض عقوبات أوروبية على بلاده، إذ أن هذه الورقة أثبتت فعاليتها في عدة مناسبات سابقة، لكن الإصرار الفرنسي هذه المرة على معاقبة تركيا يحمل أبعادا استراتيجية للمجال الحيوي الأوروبي المنتظر أن يذيب توجس عدة دول أجهضت في وقت سابق الاحتكام إلى البية العقوبات.



سيبيستيان كورنيس
سلوك تركيا في شرق المتوسط غير مقبول بالنسبة إلى

ويستوجب فرض عقوبات أوروبية على تركيا موافقة جميع الدول الأعضاء الـ27، فيما تحاول ألمانيا التي تجمعها علاقات اقتصادية كبيرة مع أنقرة وتخشي موجة جديدة من المهاجرين لتفادي هذا السيناريو الذي يعيق الانقسام الأوروبي بشأن أكثر الملفات حساسية على الإطلاق.

وتنظر ألمانيا بجدي بالغة إلى هذا التهديد، فالمستشارة أنجيلا ميركل عازمة على تفادي أزمة مهاجرين جديدة خلال توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي لنصف السنة الجاري.

بريكست يواجه أزمة بعد تهديد بريطانيا بتقويضه

لندن - تصاعدت حدة اللهجة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الإثنين عشية استئناف المفاوضات بشأن علاقتهما ما بعد بريكت بعدما هد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون بإغلاق باب المفاوضات في منتصف أكتوبر والاستعداد، وفقا لصحيفة فايننشال تايمز، للعودة عن بعض الالتزامات السابقة.

وحشد رئيس الوزراء البريطاني الأحد، الخامس عشر من أكتوبر المقبل موعدا نهائيا لإبرام اتفاق لمرحلة ما بعد بريكت مع الاتحاد الأوروبي، مكررا قبل افتتاح جولة ثامنة من المفاوضات هذا الأسبوع في لندن أن المملكة المتحدة لن تتسامح على استقلالها.

وأضاف جونسون أن "الاتحاد الأوروبي كان واضحا جدا بشأن الجدول الزمني. وأنا أيضا. يجب أن يكون هناك اتفاق مع أصدقائنا الأوروبيين بحلول موعد انعقاد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر إذا كان سيصبح ساري المفعول بحلول نهاية العام".

وإذا لم يحصل ذلك، ستسحب لندن من المفاوضات و"تقبل" هذه النتيجة التي تخشى أوساط الأعمال من عواقبها الاقتصادية الكارثية المحتملة في فترة صعبة أصلا بسبب فيروس كورونا.

وفي إشارة إلى تزايد مخاوف المستثمرين، انخفض الجنيه الإسترليني بشكل حاد الإثنين في الأسواق المالية. وكانت بروكسل من جانبها قالت إنه يجب وتجنب عودة التوتر في هذه المنطقة التي شهدت نزاعا دمويا استمر ثلاثة عقود.

وخرجت المملكة المتحدة رسميا من الاتحاد في 31 يناير، بعد نحو أربع سنوات من استفتاء تاريخي طبع نهاية حوالي خمسين عاما من العضوية في الاتحاد، لكن القواعد الأوروبية لا تزال تُطبق في المملكة حتى 31 ديسمبر، في وقت يحاول الطرفان التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة.

وتتعرّف المفاوضات خصوصا بسبب مسألة صيد السمك وشروط التنافس العادل. ويفترض أن تستأنف الثلاثاء في لندن علما أن الاجتماعات السابقة لم تحرر أي تقدم يذكر في هذا الصدد.

وشهدت الأيام القليلة الماضية اتهامات متبادلة بين المفاوضين، واتهم ميشال بارنييه لندن بعدم إظهار "أي استعداد

للتقديم تنازلات"، كما أكد البريطاني ديفيد فروست خلال عطلة نهاية الأسبوع أن المملكة المتحدة لن تصيح "تولة تابعة".

وحذر جونسون "حتى في هذه المرحلة المتأخرة، إذا كان الاتحاد الأوروبي مستعدا لإعادة التفكير في موقفه فساكون سعيدا". قائلا إن المملكة المتحدة لن تتنازل بشأن أساسياتها كدولة مستقلة للوصول إلى اتفاق".

بوريس جونسون
المملكة المتحدة
لن تتسامح على استقلالها أبدا

وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، سيتم تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية مع تعريفات مرتفعة وضوابط جمركية واسعة النطاق، وهو أمر يزيد من إضعاف اقتصادات تضررت بشدة جراء الوباء.

ويريد جونسون اتفاقا تجاريا مع الاتحاد الأوروبي يشبهها بالاتفاق مع أستراليا، أو مشابه للاتفاق مع كندا ودول أخرى.

وقال مصدر دبلوماسي أوروبي في بروكسل "إذا أراد رئيس الوزراء القفز من جرف بريكت لأسباب أيديولوجية، فلن يكون لدى الاتحاد الأوروبي أي وسيلة لمنع ذلك. في المقابل، إذا أصبح نهج المملكة المتحدة أكثر واقعية، ستكون هناك على الأرجح فرصة جيدة لإنقاذ المفاوضات والتوصل إلى اتفاق في أكتوبر".

وأضاف جونسون أن "الاتحاد الأوروبي كان واضحا جدا بشأن الجدول الزمني. وأنا أيضا. يجب أن يكون هناك اتفاق مع أصدقائنا الأوروبيين بحلول موعد انعقاد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر إذا كان سيصبح ساري المفعول بحلول نهاية العام".

وإذا لم يحصل ذلك، ستسحب لندن من المفاوضات و"تقبل" هذه النتيجة التي تخشى أوساط الأعمال من عواقبها الاقتصادية الكارثية المحتملة في فترة صعبة أصلا بسبب فيروس كورونا.

وفي إشارة إلى تزايد مخاوف المستثمرين، انخفض الجنيه الإسترليني بشكل حاد الإثنين في الأسواق المالية. وكانت بروكسل من جانبها قالت إنه يجب وتجنب عودة التوتر في هذه المنطقة التي شهدت نزاعا دمويا استمر ثلاثة عقود.

وخرجت المملكة المتحدة رسميا من الاتحاد في 31 يناير، بعد نحو أربع سنوات من استفتاء تاريخي طبع نهاية حوالي خمسين عاما من العضوية في الاتحاد، لكن القواعد الأوروبية لا تزال تُطبق في المملكة حتى 31 ديسمبر، في وقت يحاول الطرفان التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة.

وتتعرّف المفاوضات خصوصا بسبب مسألة صيد السمك وشروط التنافس العادل. ويفترض أن تستأنف الثلاثاء في لندن علما أن الاجتماعات السابقة لم تحرر أي تقدم يذكر في هذا الصدد.

وشهدت الأيام القليلة الماضية اتهامات متبادلة بين المفاوضين، واتهم ميشال بارنييه لندن بعدم إظهار "أي استعداد



عثة أخرى في طريق شاق